



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الخامسة والثلاثون

21-22 سبتمبر/أيلول 2020¹

تقرير الاجتماع الفني التشاوري الإقليمي للدورة الخامسة والثلاثين
لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا

FAO-RNE-NEEC@fao.org

¹ كان من المقرر عقدها خلال الفترة من 2 إلى 4 مارس/آذار 2020، مسقط، سلطنة عمان.

أولاً - البنود التمهيدية

تنظيم الاجتماع

1- عُقد الاجتماع الفني التشاوري الإقليمي للدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يومي 20 و 21 يناير/كانون الثاني 2020، تحت شعار "تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

2- وحضر الاجتماع 160 مشاركاً، منهم 83 من كبار المسؤولين من وزارات الزراعة والمياه والري والبيئة والصحة من 24 عضواً من أعضاء² الإقليم (منهم وزير الموارد المائية في العراق) والممثلون الدائمون وممثلو المنظمة في 14 بلداً.

مراسم الافتتاح (الجلسة الافتتاحية)

3- افتُتح الاجتماع بكلمات ألقاها كل من السيد سعد موسى، ممثلاً عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية، والسيد أحمد البكري، نائب وزير الزراعة في سلطنة عُمان ورئيس الاجتماع التشاوري الإقليمي، والسيد المستشار يوسف ججيل، الممثل الدائم لدولة الكويت لدى المنظمة ورئيس مجموعة الشرق الأدنى، والسيد عبد السلام ولد أحمد، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للمنظمة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

4- ورحب السيد سعد موسى بالمشاركين بالنيابة عن وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية. وأبرز بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الإقليم، ودعا إلى كل من العمل الجماعي والتعاون الإقليمي من أجل التصدي لهذه التحديات. وذكر السيد موسى أن استراتيجية مصر للتنمية المستدامة للفترة 2020-2030 تشدّد على التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها مساهماً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الوظائف. وتتضمن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الزراعي، وتشجيع المزارعين الشباب، والتخفيف من وطأة آثار تغير المناخ على الزراعة. واختتم السيد موسى كلمته بتوجيه الشكر إلى السيد المدير العام للمنظمة لما يليه من اهتمام ويقدمه من دعم للإقليم، وناشد المنظمة تقديم المزيد من الدعم لبلدان الإقليم.

5- ورحب السيد أحمد البكري بالمشاركين وتوجّه بالشكر إلى المنظمة لتنظيمها هذا الاجتماع. وأبرز أهمية الاجتماع في متابعة التوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى والتحضير للدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر المقرر عقدها في سلطنة عمان خلال الفترة من 2 إلى 4 مارس/آذار 2020. كما ذكّر المشاركين بالأهداف الرئيسية للاجتماع، والتي تركز على تحديد التحديات الأساسية التي تواجه الإقليم والاستراتيجيات الفعالة للتصدي لهذه التحديات والأمثلة الناجحة عن الإنجازات المحققة في الإقليم. وأبرز السيد البكري أهمية النظم الغذائية المستدامة وضرورة بذل جهود متعددة القطاعات وجيدة التنسيق لضمان نظم غذائية مستدامة من أجل التصدي

² مرفق قائمة البلدان.

للتحديات المتزايدة التي تواجه الإقليم، منها تدهور الأراضي وتضاؤل الموارد المائية وتغير المناخ والجفاف والتصحر. وأشار إلى ارتفاع معدلات الجوع والوزن الزائد والسمنة. وشدّد السيد البكري على الدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص لتعزيز النظم الغذائية المستدامة. وأكد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه الإقليم من خلال وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الشاملة المتعلقة، على سبيل الذكر لا الحصر، بالاستثمارات المستدامة والتخزين الاستراتيجي والابتكار ونهج سلسلة القيمة والاتساق بين المياه والأغذية وبناء القدرة على الصمود في ظل ندرة المياه وتغير المناخ والصدمات. وتوجّه السيد البكري بالشكر إلى المنظمة لدعمها للإقليم ودعا المشاركين إلى المشاركة في نقاش مفتوح وصياغة توصيات عملية.

6- وسلّط السيد يوسف ججيل الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الإقليم، مثل ندرة المياه وتغير المناخ والدور المستهان به الذي تؤديه المرأة والشباب في تحقيق التنمية والفجوة القائمة بين الريف والحضر. وناشد المشاركين في الاجتماع الحرص على استفادة التوصيات من الفرص والموارد المتاحة. كما التمس دعم البلدان والمنظمة لوضع سياسات وبرامج فعالة وتنفيذها.

7- ورحب السيد عبد السلام ولد أحمد بالمشاركين وتوجّه بالشكر إلى حكومة جمهورية مصر العربية على استضافتها الاجتماع ودعمها للمنظمة. كما تقدم بالشكر إلى سلطنة عمان على استضافتها الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، وإلى مجموعة الشرق الأدنى على مساهمتها في الأعمال التحضيرية للاجتماع الإقليمي التشاوري الفني. وأوضح السيد ولد أحمد أن هذا الاجتماع يحل محلّ الاجتماع الفني لكبار المسؤولين الذي كان يُعقد بالتعاقب مع الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى خلال دورات مؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى. وأسهب في توضيح السبب الذي يكمن وراء هذا التغيير الذي تم الاتفاق عليه مع المجموعة الإقليمية للشرق الأدنى، مبيّنًا أن هذا التغيير هو جزء من المساعي التي تقوم بها المنظمة بقيادة المدير العام للمنظمة من أجل تعزيز المؤتمرات الإقليمية وزيادة كل من فعاليتها والمسؤولية الوطنية للبلدان عن هذه المؤتمرات ونتائجها. وأوضح السيد ولد أحمد أنه لا يمكن للإقليم تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون نقلة تحويلية باتجاه نظم غذائية صحية بدرجة أكبر. كما دعا الاجتماع إلى صياغة توصيات تحويلية وعملية.

تعيين المقرر

8- عيّن الاجتماع الفني التشاوري الإقليمي السيدة وفاء الضيقة حمزة، كبيرة المستشارين بوزارة الزراعة، من لبنان مقررًا للاجتماع.

اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

9- اعتمد الاجتماع الفني التشاوري الإقليمي جدول الأعمال والجدول الزمني المنقح (المرفق ألف). ويتضمن المرفق باء قائمة بالوثائق المقدمة إلى الاجتماع الفني التشاوري الإقليمي.

ثانياً- المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات على المستويين الإقليمي والعالمي

ألف- حالة الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - تكييف النظم الغذائية من أجل الوفاء باحتياجات سُكان الحضر المتزايدين

10- استعرض الاجتماع الوثيقة بشأن "حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - تكييف النظم الغذائية من أجل الوفاء باحتياجات سُكان الحضر المتزايدين"، وأخذ علماً بالرسائل التي أبرزتها السيدة مhle حوالاً، أستاذة التغذية البشرية بالجامعة الأمريكية في بيروت، في إطار هذا البند.

11- وخلال المداولات حول هذا البند، قام الاجتماع بما يلي:

- (أ) الإقرار بأهمية إعطاء الأولوية للقضاء على الجوع بحلول عام 2030 مع ملاحظة أن الجوع وسوء التغذية يؤثران على جميع بلدان الإقليم تقريباً، وبالأخص تلك التي تشهد نزاعات بدرجات مرتفعة؛
- (ب) الإقرار بأن القضاء على سوء التغذية يتطلب وضع سياسات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات وجيدة التنسيق ومترابطة، مدعومة بإرادة سياسية قوية؛
- (ج) الإعراب عن القلق تجاه التحديات الجديدة المتزايدة الناجمة عن التوسع الحضري السريع في الإقليم والضرورة الملحة للقيام بتدخلات من أجل حلّ القضايا الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية التي تؤثر على سُكان الحضر والريف (سلامة الأغذية والإمدادات الغذائية واستخدام الموارد، وغير ذلك)؛
- (د) التأكيد على الدور الحاسم للقطاع الخاص في إيجاد الحلول وكذلك تشكيل معالم التغييرات في النظم الغذائية من أجل النهوض بتغذية أفضل وأنماط غذائية صحية بدرجة أكبر؛
- (هـ) الإشارة إلى ضرورة تنفيذ السياسات والاستثمارات اللازمة للوفاء بالاحتياجات الغذائية والتغذية المتزايدة لسكان الحضر المتزايد عددهم في الإقليم، مع تكييف النظم الغذائية لضمان أنماط غذائية صحية من خلال ربط المناطق الحضرية والريفية على نحو أفضل وتحويل الزراعة وتشجيع اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للموارد البيئية والطبيعية.
- (و) الإقرار بضرورة تعزيز دور المرأة والشباب وزيادة مشاركتهم في التنمية الزراعية والريفية.

12- ودعا الاجتماع بعد ذلك البلدان إلى القيام بما يلي:

- (أ) وضع برامج محددة الأهداف وقائمة على الأدلة في المناطق التي تشهد استمرار جيوب الجوع والفقر الشديدة والمستحكمة، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين بغية تحفيز التحول الزراعي والقضاء على الفقر ودفع عجلة الازدهار في المناطق الريفية؛

- (ب) القيام على نحو ملائم بتمويل وتنفيذ أطر السياسات والاستثمارات والتعليم من أجل معالجة الأعباء المتعددة الناجمة عن سوء التغذية، مع الإقرار بما يمثلها الوزن الزائد والسمنة من أخطار متزايدة تهدد الصحة العامة والاقتصاد؛
- (ج) ضمان توافر البيانات الإحصائية من أجل رفع التقارير على نحو فعال بشأن مؤشرات هدف التنمية المستدامة 2، مع طلب الدعم من المنظمة إذا لزم الأمر؛
- (د) تنفيذ السياسات والاستثمارات اللازمة لاعتماد نظم غذائية تفي بالاحتياجات الغذائية والتغذية المتزايدة للسكان المتزايد عددهم في المناطق الحضرية في الإقليم، لا سيما عن طريق ضمان الانساق والتقارب عبر قطاعات التغذية والصحة والزراعة فضلاً عن تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية؛
- (هـ) إدراج الأغذية والتغذية في المناهج والبرامج الدراسية منذ مراحل التعليم الأولى.

13- كما أوصى الاجتماع المنظمة بالقيام بما يلي:

- (أ) دعم الجهود الحكومية الرامية إلى وضع السياسات الملائمة وحشد الاستثمارات اللازمة لإيجاد نظم غذائية صحية ومستدامة من شأنها بالأحرى تغذية الأفراد وليس مجرد إطعامهم، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية والوفاء باحتياجات سكان الحضر المتزايدين، بما يتماشى مع إطار خطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية لعام 2019؛
- (ب) تقديم الدعم للأعضاء من أجل تصميم البرامج التعليمية العامة وتنفيذها لتوعية جميع المجموعات السكانية بشأن التغذية والأنماط الغذائية الصحية؛
- (ج) تقديم الدعم للبحث والابتكار ونقل التكنولوجيا من أجل تحسين إنتاجية مختلف النظم الزراعية إلى جانب تعزيز العادات الغذائية الصحية واستكشاف السبل الكفيلة بجعل الأغذية صحية على نحو أكبر، بما في ذلك الأغذية العضوية بأسعار معقولة لمجموعة واسعة من المستهلكين.

باء- بناء مجتمعات زراعية قادرة على الصمود من أجل دعم الاقتصادات المحلية وخلق فرص عمل لائقة في الريف

- 14- استعرض الاجتماع الوثيقة الخاصة ببناء مجتمعات زراعية قادرة على الصمود من أجل دعم الاقتصادات المحلية وخلق فرص عمل لائقة في الريف وأحاط علماً بالرسائل الرئيسية التي أثارها، في إطار هذا البند، المحاور السيد رامي زريق، الأستاذ بكلية الزراعة والعلوم الغذائية بالجامعة الأمريكية في بيروت.

15- وفي سياق المداولات حول هذا البند، قام الاجتماع بما يلي:

- (أ) الإقرار بأهمية بناء القدرة على الصمود عن طريق توفير فرص العمل في المناطق الريفية وإدخال التكنولوجيات الجديدة والزراعة الرقمية وتعزيز التأمينات الاجتماعية. كما أشار الاجتماع إلى ضرورة استفادة الزراعة من الثورة

التكنولوجية، على سبيل المثال من خلال استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة الرقمية، ضمن أمور أخرى، من أجل تعزيز خدمات الإرشاد المقدمة للمزارعين؛

(ب) إبراز ضرورة اعتماد النهج الإقليمي لتعزيز التنمية الريفية والمحلية والحد من مخاطر الهجرة، وضمان وضع برنامج متوازن للتنمية الحضرية والريفية، عن طريق تحسين إنتاجية المزارع وقيمتها الاقتصادية بحيث تصبح أكثر جذبًا للشباب.

16- ودعا الاجتماع بعد ذلك الأعضاء إلى القيام بما يلي:

(أ) النظر في النهج الإقليمية كإطار للتنمية الزراعية والريفية واعتماد منظورات متعددة القطاعات؛ وتعزيز التنسيق بين قطاعات الحوكمة ومستوياتها وبين الجهات الفاعلة الخاصة والعامّة؛

(ب) دعم وتمكين ظهور الابتكار القائم على العلوم والتكنولوجيا الحديثة والمنظمات الريفية القوية والابتكار الإيكولوجي الزراعي، وهي كلّها أمور تعمل سويًا على تعزيز التكثيف المستدام وتدعيم قدرة النظم الزراعية لصغار المزارعين على الصمود؛

(ج) النظر في إدماج/تعميم الممارسات الزراعية الذكية مناخيًا في مناهج الإرشاد وتهيئة الظروف الفنية والسياساتية والاستثمارية اللازمة لتشجيع المجتمعات الزراعية على اعتمادها؛

(د) وضع برامج وطنية للحماية الاجتماعية خصيصًا من أجل المساهمة في تعزيز الإنتاجية الزراعية وتوفير فرص العمل وحماية سبل معيشة المجموعات الأكثر قابلية للتأثر وتعزيز قدرتهم على الصمود والعمل على أن يكون التحوّل الريفي شاملاً قدر المستطاع؛

(هـ) دعم تنفيذ خطة عمل "عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية" وترجمتها إلى سياسات وبرامج وطنية؛

(و) الاستثمار على نحو أكثر إنصافًا في المناطق الريفية من أجل التشجيع على خلق الوظائف وتوفير الفرص المحلية للحدّ من الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة؛

(ز) تعزيز قدرات صغار المزارعين الأسريين على تيسير اعتماد الممارسات الزراعية المحسنة بالإضافة إلى وضع نهج لتنمية الأعمال التجارية من أجل دعم أصحاب المشاريع الابتكارية مع تعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الوقت ذاته؛

(ح) وضع أطر مؤسسية من أجل إنشاء سجلات للمزارعين، دعمًا للحماية الاجتماعية لصغار المزارعين وأسرة المعيشية؛

(ط) تقديم المزيد من الدعم المنصف للمزارعين، مع دعم رابطات المزارعين والحماية الاجتماعية والسياحة الإيكولوجية الزراعية، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة بالأخص؛

(ي) تشجيع استخدام مجتمعات الابتكار الزراعي كمراكز فرعية للأمن الغذائي القائم على الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادل المعارف والمعلومات التي تركز على التحديات المحددة التي يواجهها الإقليم؛

(ك) التوسّع في الأمثلة الناجحة للأدوات المالية المبتكرة بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر وتوسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، على سبيل المثال في إدارة المخاطر المناخية من أجل دعم صغار المزارعين والرعاة ومن خلال تعزيز الزراعة الذكية مناخياً.

17- وطلب الاجتماع بعد ذلك من المنظمة القيام بما يلي:

- (أ) توفير دعم جيد للأعضاء بشأن المنظورات السياساتية والفنية والبرمجية؛
 (ب) تقديم الدعم لتنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وتنسيقها على الصعيد الإقليمي والمساعدة في ترجمتها إلى سياسات وبرامج على المستوى القطري.

جيم- ضمان الاستدامة البيئية في ظلّ ندرة المياه وتغيّر المناخ

18- نظر الاجتماع في الوثيقة الخاصة بضمان الاستدامة البيئية في ظلّ ندرة المياه وتغيّر المناخ وأحاط علماً بالرسائل الرئيسية التي طرحها المحاور السيد عبد القادر حمدان، أستاذ الري والصرف الصحي والباحث بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية في تونس.

19- وفي سياق المداولات حول هذا البند، قام الاجتماع بما يلي:

- (أ) الإشارة إلى المعوقات الخطيرة التي تشكلها الزراعة بالنسبة إلى البيئة والتنوع البيولوجي والتهديد الذي يمثله تغيّر المناخ في الإقليم؛
 (ب) الإقرار بالأهمية الاستراتيجية والضرورة الملحة للتصدي لندرة المياه في ظلّ تغيّر المناخ بناء على الخبرات القطرية؛
 (ج) إبراز ضرورة دمج السياسات المتعددة القطاعات بشأن المياه والأراضي والموارد البحرية والتنوع البيولوجي؛
 (د) الإقرار بأهمية تطبيق مبادئ الزراعة الإيكولوجية والزراعة الذكية مناخياً والزراعة العضوية وغيرها من النهج التي تحقق التوافق بين الزراعة والبيئة.

20- ودعا الاجتماع بعد ذلك الأعضاء إلى القيام بما يلي:

- (أ) تعزيز اعتماد الممارسات الزراعية الذكية مناخياً من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات الملائمة؛
 (ب) إقرار نتائج المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه وتعزيز جهودهم على المستوى الوطني في سبيل تحسين حوكمة المياه دعماً للأمن الغذائي؛
 (ج) تنمية قدراتهم على رصد الآثار البيئية للزراعة من خلال استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدعم من المنظمة؛

- (د) استكشاف إمكانات اعتماد الابتكارات في قطاع الزراعة مثل الاستزراع النباتي والسمكي، والزراعة بدون تربة، والطاقة الشمسية للزراعة المحمية وغيرها؛
- (هـ) رفع مستوى الوعي بإدارة المياه الجوفية واستخدام المياه غير التقليدية (على سبيل المثال إعادة استخدام المياه وتحلية المياه، وغير ذلك) وتُهج جمع المياه وتكنولوجيا الري المحسّنة؛
- (و) الترويج للأصناف المقاومة للجفاف والملوحة وممارسات إدارة خصوبة التربة من أجل تحسين إنتاجية المحاصيل نسبة إلى المياه؛
- (ز) التركيز على نهج الترابط وإدراج المياه والبيئة في السياسات الزراعية؛
- (ح) دعم آليات التنسيق بين القطاعات لكي تسترشد بها آليات اتخاذ القرارات الفعالة؛
- (ط) اعتماد معايير وأطر تنظيمية ومدونات سلوك وأفضل الممارسات، مثل مدونة السلوك بشأن استخدام الأسمدة.

21- وأوصى الاجتماع أيضا المنظمة بالقيام بما يلي:

- (أ) إنشاء منصة معرفية إقليمية للزراعة، بما يشمل المياه والمناخ؛
- (ب) دعم الأعضاء في رصد الأثر البيئي للزراعة من خلال استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

دال - الأجهزة الإقليمية والاجتماعات الرئيسية في الشرق الأدنى

22- أشار الاجتماع وأيد ما يلي:

- (أ) النتائج والتوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية، بما في ذلك الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وهيئة الغابات والمراعي للشرق الأدنى وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية؛
- (ب) الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات الإقليمية ذات الصلة في الشرق الأدنى، بما في ذلك أيام الأراضي والمياه وحوار أصحاب المصلحة المتعددين حول تعميم التنوع البيولوجي وحلقات العمل المعنية بالمساهمات المحددة وطنياً؛
- (ج) التوصيات الصادرة عن الأجهزة الإقليمية للمنظمة واجتماعاتها الرئيسية في الشرق الأدنى؛
- (د) الإنجازات الرئيسية لعمل المنظمة على المستويين الإقليمي والقطري، بما في ذلك النمو الملحوظ في البرامج الميدانية ونتائج المبادرات الإقليمية الثلاث على المستوى الإقليمي ونتائج تنفيذ أطر البرمجة القطرية على الصعيد القطري؛
- (هـ) النتائج والتوصيات الرئيسية الناشئة عن تقييم عمل المنظمة في الإقليم خلال السنوات الخمس الماضية.

23- وأخذ الاجتماع علمًا بالمخاوف/المخاطر الشديدة المرتبطة بتفشي الجراد الصحراوي في بعض بلدان الإقليم وحث المنظمة والأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة.

24- وحث الاجتماع الأعضاء والمنظمة على تنفيذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن الهيئات والاجتماعات الإقليمية وإرساء آليات المتابعة اللازمة.

هاء- مبادرة العمل يدًا بيد: نهج للتصدي للجوع والفقير في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

25- أحاط الاجتماع علمًا بما يلي:

(أ) العرض التوضيحي الخاص بمبادرة العمل يدًا بيد: نهج للتصدي للجوع والفقير في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛
 (ب) التعاون المستمر بين جامعة الدول العربية والمنظمة لإعداد إطار استراتيجي إقليمي وخطة عمل للقضاء على الجوع في المنطقة العربية من أجل تشكيل أساس لمبادرة إقليمية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية ومواءمة هذا العمل مع مبادرة العمل يدًا بيد في كل من البلدان المتأثرة بالأزمات والبلدان التي توجد فيها جيوب مستحكمة للفقير الشديد في المناطق الريفية ذات الإمكانيات العالية.

26- وثمن الاجتماع مبادرة العمل يدًا بيد ورحب بالقيادة القطرية التي تميزها وكذلك تركيزها على القضاء على الفقر والجوع من خلال التعجيل بالتحويل الزراعي والمنصات القائمة على الأدلة والدراسات التحليلية ومنصات نظم المعلومات الجغرافية المتكاملة والشراكات والنهج الإقليمية.

27- وأبرز الاجتماع عددًا من المجالات والقضايا، منها التحديات الإحصائية التي تواجه كثيرًا من الحكومات، والآثار المترتبة على المشاركة في المبادرة في المستقبل، وأوجه الترابط مع النهج الإقليمية والوطنية الجارية الأخرى وكذلك طرق التنفيذ في البلدان في مختلف أنحاء الإقليم.

28- وأوصى الاجتماع بعرض مبادرة العمل يدًا بيد في الدورة القادمة للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى لينظر فيها وزراء الإقليم.

ثالثًا- المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية

ألف- نتائج المنظمة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

29- أشار الاجتماع وأيد ما يلي:

(أ) الإنجازات الكبرى لعمل المنظمة على المستويين الإقليمي والقطري، بما في ذلك النمو الملحوظ في البرامج الميدانية ونتائج المبادرات الإقليمية الثلاث على المستوى الإقليمي ونتائج تنفيذ أطر البرمجة القطرية على الصعيد القطري؛

- (ب) النتائج والتوصيات الرئيسية الناشئة عن تقييم عمل المنظمة في الإقليم خلال السنوات الخمس الماضية؛
 (ج) الاتجاهات والرؤية والأولويات الأربع التي حددتها عملية التفكير الاستراتيجي التي أطلقتها المنظمة.

30- وأحاط الاجتماع علمًا بالنقاط الرئيسية والرسائل التي أبرزها أعضاء فريق الخبراء الذين قدموا آراءهم بشأن هذا البند. وقد تكوّن أعضاء فريق الخبراء من السيدة وفاء الضيقة حمزة، مستشارة ربيعة المستوى بوزارة الزراعة في لبنان، وصاحبة السعادة السيدة أسمهان الطوقي، سفيرة اليمن لدى الوكالات التي توجد مقارها في روما، والسيد محمد عيط قاضي، رئيس المجلس العام للتنمية الفلاحية في المغرب.

31- وأقر الاجتماع، في سياق المداولات التي أجراها، الأولويات الأربع التي اقترحتها عملية التفكير الاستراتيجي للمنظمة؛ وهي: (1) التحول الريفي من أجل خلق فرص العمل للشباب وتوليد الدخل لهم؛ (2) وتطوير نظم غذائية تعزز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع؛ (3) والزراعة الخضراء: التصدي لندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والعمل المناخي؛ (4) وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ.

32- ودعا الاجتماع المنظمة، في إطار سعيه إلى ترجمة الأولويات السالفة الذكر إلى برامج، إلى وضع برامج تأخذ في الحسبان ما يلي:

التحول الريفي

(أ) تنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب في ما يخص سلاسل القيمة والابتكار المتعلق بالنظم الغذائية الزراعية والوصول إلى الموارد المالية؛

(ب) تقديم الدعم للزراعة الأسرية في المناطق الريفية والحضرية؛

النظم الغذائية التي تعزز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية

(ج) دعم تنوع الإنتاج والاستهلاك مع رفع مستوى الوعي بالأغذية الآمنة والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛

(د) تحديد أنماط غذائية صحية بطرق ملائمة ثقافيًا ومحليًا عن طريق استخدام الأدوات المادية وغير المادية التي تحتفظ بها الحكومات، ومنها تحويل الإعانات وتغيير السلوكيات؛

(هـ) تطبيق نهج شامل من أجل تعزيز النظم الغذائية المستدامة مع مراعاة مختلف جوانب النظم الغذائية وخصائص السياقات المحلية؛

(و) تعزيز تبادل الخبرات والتعلم في ما بين البلدان من حيث استخدام مؤشر سلامة الأغذية؛

الزراعة الخضراء

(ز) بناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة على امتداد سلسلة القيمة من أجل تعزيز الجودة والإنتاجية والوصول إلى الأسواق؛

- (ح) تحديد أولويات الإنتاج ضمن رؤى وطنية مع مراعاة معوقات الموارد الطبيعية، بما في ذلك مدى توافر المياه؛
- (ط) تعزيز الاقتصاد الدائري، بما يشمل ما يتعلق بإنتاج السماد العضوي، بما يخفّف تكلفة إدارة النفايات الصلبة في المدن وتقديم مدخلات قيّمة للزراعة؛

بناء القدرة على الصمود

- (ي) إقامة شراكات لضمان تراكم الأصول والجمع بين التحويل النقدي والمساعدة الفنية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ك) تحسين نظام الإنذار المبكر أثناء الأزمات الممتدة مع تطوّر الأزمات؛
- (ل) تعزيز التأهب والاستجابة والتنسيق من أجل مكافحة الجراد الصحراوي؛
- (م) تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للآفات والأمراض العابرة للحدود؛

المسائل المتعددة القطاعات

- (ن) تقديم الدعم للبلدان لترجمة السياسات الوطنية إلى برامج من أجل جذب المعونات من مجتمع الجهات المانحة؛
- (س) تعزيز العلاقات والتنسيق بين الوكالات والمؤسسات المتخصصة؛
- (ع) تأمين إعداد البيانات الضرورية والأطر الإحصائية اللازمة لدعم الأعضاء بهدف ضمان اتباع نهج قوي قائم على الأدلة وتحقيق المزيد من الفاعلية من حيث التأثير الناجم عن تنفيذ البرامج والمبادرات؛
- (ف) تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص؛
- (ص) ضمان دمج النوع الاجتماعي على نحو فعال في قطاعي الزراعة والأغذية.

رابعاً - الجلسة الختامية

33- وفي الختام، توجّه الاجتماع بالشكر إلى المنظمة على اعتماد النهج المتكسر في الاجتماع الفني التشاوري الإقليمي الذي جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أعضاء الإقليم، إلى جانب ممثليهم الدائمين وممثلي المنظمة المعنيين، وعزّز الحوارات التشاورية الملتزمة الموضوعية والتفاعلية حول المسائل المطروحة على الاجتماع. كما أوصى الاجتماع بجعل هذه الاجتماعات آلية فعالة للحكومة والإشراف على المستوى الإقليمي، واعتبارها، في هذا الصدد، جزءاً لا يتجزأ من المؤتمرات الإقليمية في المستقبل لأغراض المتابعة والتحضير للمؤتمرات الإقليمية.

34- وتوجّه رئيس الاجتماع والمشاركون فيه بالشكر إلى حكومة جمهورية مصر العربية على حسن الضيافة لدى استضافتها الاجتماع.

المرفق ألف: قائمة البلدان التي شاركت في الاجتماع

أولاً- الدول الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى في منظمة الأغذية والزراعة

الأردن
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
باكستان
البحرين
تركيا
تونس
الجزائر
الجمهورية العربية السورية
جمهورية مصر العربية
جيبوتي
سلطنة عُمان
السودان
الصومال
طاجيكستان
العراق
قطر
قيرغيزستان
الكويت
لبنان
ليبيا
المغرب
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
اليمن

ثانياً- المراقبون الدائمون

1- فلسطين